



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٧٥

الخميس، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

تقرير الأمين العام (A/60/733)

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/60/650/Add.7)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للفقرة ١٦٣ (ب)

من قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، معروض على الجمعية تقرير الأمين العام، المعنون "إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات"، الوارد في الوثيقة A/60/733.

أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام في الجمعية العامة، وأعطيه الكلمة ليتولى عرض تقريره.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنيكم، سيدي الرئيس، بتعيينكم وزيرا للخارجية في بلدكم. وهو تعيين يشكل بالتأكيد مكسبا للسويد؛ وأثق بأنه لن يمثل خسارة للأمم المتحدة، لأنني أدرك الأهمية العليا التي تولونها أنتم وبلدكم على السواء لعمل تعزيز هذه المنظمة. ويمكنني أن أضيف أيضا، ربما مرة أخرى لفائدة الممثلين الدائمين في هذه القاعة، أن هذا دليل واضح على أن العمل بالأمم المتحدة جيد لتعزيز المسيرة المهنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه

الجمعية العامة إلى الوثيقة A/60/650/Add.7، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسائله الواردة في الوثائق A/60/650 والإضافات من ١ إلى ٦، سددت إريتريا المبلغ اللازم لحفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على

النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



فاليوم تجد الدول الأعضاء، بدرجة أكبر حتى من عام ١٩٥٤، مشقة في التعامل مع كمية الوثائق التي تطلبها هي نفسها، وهذا بالتالي يزيد من صعوبة إشرافها على المنظمة بشكل فعال. وكما كان الحال في عام ١٩٥٤، يجب على الأجهزة الحكومية الدولية المسؤولة أن تختار ما بين الولايات العاجلة والولايات التي تتسم بطابع أقل استعجالاً. وليست هذه دعوة لأن تقوم الأمم المتحدة بأقل مما تقوم به، رغم أن ذلك قد يكون من نتائجها. بل هي دعوة لأن تحسن أداء ما تقوم به.

ويمكن لهذا الاستعراض أن يحدث أثراً دائماً لا يقتصر على ما نفعله، بل يمتد إلى الكيفية التي يتم بها. فقد دفع استعراض عام ١٩٥٤ الأعضاء، على سبيل المثال، إلى الحد من عدد التقارير، ومن طول الوثائق بصفة عامة، فضلاً عن إدماج إدارتين سابقتين وتوحيدهما في إدارة وحيدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب أن يُتوخى في ذلك التأكد من تكامل الحلول والاستراتيجيات التي نعدّها لمعالجة المسائل العالمية وتعزيز بعضها لبعض، حتى تصبح محصلة المنظمة بصفة عامة أكبر من مجموع أجزائها.

ولهذا السبب كان قرار إجراء الاستعراض من أجدى القرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر الماضي وأولاًها بأن يذكره التاريخ، وإن لم يكن أكثر تلك القرارات بريقاً. وهو يمثل أيضاً تحدياً رهيباً. ذلك أن إجراء استعراض كامل للولايات سوف يستغرق وقتاً طويلاً ويستدعي التزاماً مستمراً، رغم وجود فرص حقيقية لتحقيق نتائج في الأجل القصير. ولكن النتيجة يمكن أن تكون مرضية للغاية، ولا سيما لمن نقوم على خدمتهم في أرجاء العالم.

قبل ستة أشهر، بدأ قادة الدول أو الحكومات عملية تاريخية بعقدهم العزم على تعزيز واستكمال برنامج عمل الأمم المتحدة بحيث يستجيب للاحتياجات المعاصرة للدول الأعضاء. وتحقيقاً لتلك الغاية، ناشد القادة الدول الأعضاء استعراض جميع الولايات التي استمرت لفترة تزيد عن خمسة أعوام والناشئة من قرارات الجمعية العامة والأجهزة الأخرى ذات الصلة. وبغية تيسير ذلك الاستعراض، طلب مني القادة تقديم تحليل وتوصيات. ويمثل التقرير المعروض على الجمعية (A/60/733) استجابة لذلك الطلب، مقدماً إطاراً لتنظر فيه والأدوات الأولية التي ستحتاج إليها للقيام باستعراضه. وهو لا يتضمن النطاق الكامل للتحليلات التي يمكن إجراؤها لعمل المنظمة، ولكن الأمانة العامة مستعدة لتقديم تحليل إضافي إن يكن مفيداً.

إن الولايات التي اعتمدتها أعضاؤنا الجمعية العامة وأسلافكم خلال الأعوام الـ ٦٠ الماضية تعبر عن رغبة بلدانكم في مشاهدة المنظمة وهي تضطلع بدور فعال في المساعدة على حل مشاكل العالم. ولكن، بالرغم من عظم هذه المنظمة، وبالرغم من العمل الشاق الذي يقوم به موظفوها، لا يمكنها أن تنجز كل شيء. وكما قال سياسي فرنسي عظيم ذات مرة، "أن تحكم هو أن تختار".

وأجرى داغ همرشولد، سلفي العظيم، الاستعراض الأول للولايات، بناءً على طلب الدول الأعضاء، في عام ١٩٥٤. وتوصل، في تقييم عمل الأمانة العامة، إلى استنتاج مفاده أن الطابع ذاته للمسؤوليات التي يجب أن يتحملها الأمين العام وكبار موظفيه يفرض قيوداً على حجم المهام التي يمكن معالجتها بفعالية. وينطبق ذلك بشكل أكبر اليوم، إذ أن المنظمة وعدد الولايات أكبر بكثير. فثمة حدود للعمل الذي يمكن للأمين العام وكبار مديريه أن ينجزوه ويديروه بفعالية، وخاصة حينما يطلب منهم أن يقوموا بذلك في إطار موارد محدودة.

العامّة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم مزيد من الدعم، مثلما تطلبون وفي الوقت الذي تطلبونه.

وثمة عمليات أخرى جارية، بما فيها جهود الإصلاح الإداري، واستعراض الإدارة والرقابة، وفحص التماسك على نطاق المنظومة وإعادة تنشيط الجمعية العامة نفسها، ستوفر الأدوات اللازمة لتنفيذ الولايات بصورة أفضل. واستعراض الولاية، بدوره، ينبغي أن يساعدكم، أنتم الدول الأعضاء، على تحديد أولويات المنظمة. وبهذا ينبغي أن تكون العمليات المختلفة تلك مترابطة ومتشابكة وأن يعضد بعضها بعضا.

إن استعراض الولايات فرصة فريدة لتعزيز وتكييف منظماتنا مع أولويات اليوم. وأنا متأكد من أنكم لن تحفّقوا في اغتنام هذه الفرصة، وأطمئنكم، وأنتم تمضون في ذلك، على أن بإمكانكم الاعتماد على دعمي ودعم الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى عبارات التهنية الطيبة. وإنني سأظل منخرطاً بنشاط في عمل الجمعية العامة وفي عملية إصلاح المنظمة حتى نهاية ولايتي في أيلول/سبتمبر. وأنا متأكد من أن جميع زملائي هنا لاحظوا ملاحظات الأمين العام عن الفرص الوظيفية التي ستتوفر. وأحث على أن يجري رفع مستوى المتفاوضين بشأن إصلاح الأمم المتحدة أيضاً إلى المستوى الوزاري.

واستعراض الولايات الذي توشك الدول الأعضاء على الاضطلاع به، بعد قرار زعماء العالم في اجتماع القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، يمثل فرصة فريدة لتعزيز المنظمة. ففي هذا العالم الذي تشتد حاجته إلى حلول عالمية وأمم متحدة قوية، علينا أن نتأكد من أن عملنا يستجيب للاحتياجات الأساسية والأولويات الرئيسية لشعوب العالم.

وتهدف المناقشات بشأن إصلاح الإدارة والأمانة العامة، والقائمة على تقرير الأمين العام "الاستثمار في الأمم

إن هذا استعراضكم، أيها السادة أعضاء الجمعية العامة؛ وأنتم الذين ستضطلعون به. ولست أقدم لكم سوى الأدوات اللازمة لإجرائه: وهي تتمثل في سجل للولايات على الشبكة الإلكترونية، وفي إطار تحليلي يقدمه التقرير الذي بين أيديكم.

أما السجل الذي أعد تلبية للطلبات المقدمة من عدة دول أعضاء، فهو قائمة إلكترونية قابلة للبحث فيها تضم الولايات السارية المبنية من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي ستتمكنكم من العثور على جميع الولايات التي اعتمدها ومن استعراضها على نحو مريح.

ويسلط التقرير الضوء أيضاً على بعض الأنماط المشتركة بين الولايات، ويسوق أمثلة على بعض المشاكل. ولعلكم تدرسون تلك المجالات، ومجالات كثيرة أخرى غيرها، لتروا ما يمكن عمله لتعزيز منظماتنا وتحديثها.

وقد أثارت الدول الأعضاء العديد من المسائل في المناقشات التي جرت خلال الستة أشهر الماضية. ولم يتم التطرق إليها كلها في التقرير، ولكن سجل الولايات ينبغي أن يمكنكم من استعراض أية ولاية سارية، أو مجموعة ولايات، تعتقدون أنها جديرة بذلك.

إن المهمة التي تواجهونها ليست سهلة، لأسباب منها لأنه لا تتوفر لدينا بعد جميع المعلومات المتعلقة بكل ولاية، والتي قد تكون ضرورية لإجراء استعراض مجد. وربما تقرر أنكم بحاجة إلى معلومات إستراتيجية أكثر عن فعالية الولايات، تمكنكم من الحكم على كيفية مساهمتها في بلوغ الأهداف الشاملة للمنظمة وأنتم تمضون قدماً بمهمة جعل الأمم المتحدة مسؤولة بحق أمام أعضائها وتستوثقون من أنها تنفذ التزاماتها تجاه الشعوب في جميع أنحاء العالم. وإن الأمانة

وأود أن أعلن أن الأمانة العامة ستنظم في الساعة ١١/٣٠ من صباح الغد، عرضاً أو بياناً عملياً للمندوبين بشأن كيفية الاستفادة من قاعدة البيانات بشأن استعراض الولايات. وسيعلم عن التفاصيل في اليومية.

وإنني أدرك أن استعراض الولايات هذا سيكون تحدياً كبيراً لنا جميعاً. وأنا على ثقة أنه من خلال حوار ونهج بناء، سنتمكن من تحقيق نتائج جيدة ومفيدة.

وختاماً، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة النظر في تقرير الأمين العام المعنون "الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي"، الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في جلستها العامة الحادية والسبعين بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦.

وعقب المشاورات غير الرسمية، أود أن أحيط الجمعية العامة علماً بأن تقرير الأمين العام الذي أشرت إليه آنفاً، والذي صدر بوصفه الوثيقة A/60/692، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل به والصادر بوصفه الوثيقة (A/60/735)، سيتم تقديمهما في اللجنة الخامسة في الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم الاثنين، الموافق ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وكما يدرك الأعضاء، فقد صدر هذان التقريران في إطار بندي جدول الأعمال ٤٦، "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، و ١٢٠، "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية". وسيعاد إصدار هذين التقريرين غداً في إطار بنود جدول الأعمال الإضافية التالية: ١١٨، "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات"؛ و ١٢٢، "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"؛ و ١٢٤، "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧"؛ و ١٢٨،

المتحدة" (A/60/692)، إلى ضمان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بمهامها بشكل فعال وناجح. وعملية استعراض الولايات هذه ينبغي أن تهدف إلى تحديد تلك المهام.

والشروع في هذه الرحلة المعقدة بدون خريطة أمر مستحيل. ومن شأن التقرير المقدم اليوم (A/60/733) وقاعدة بيانات الولايات المستمدة من الخريطة المرسومة تيسير عملية الاستعراض تلك. وأود أن أتوجه بالشكر الحار للأمين العام وفريقه، بمن في ذلك السيد روبرت أور، الأمين العام المساعد، ووحدة التخطيط الاستراتيجي على عملهم الجاد والدؤوب في إعداد هذه الوثيقة ودعم الجمعية العامة في هذه العملية.

لقد آن الأوان لكلي تضطلع الدول الأعضاء بالمسؤولية عن القيام بعملية استعراض الولايات. وأود أن أعرب عن امتناني للعمل الممتاز الذي قام به الرئيسان المشاركان الموقران، السفير أكرم، من باكستان، والسفير روك، من كندا. ومن خلال المشاورات العامة غير الرسمية التي جرت في وقت سابق، تمكنت الأمانة العامة والدول الأعضاء من التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن المعلومات اللازمة لإجراء استعراض بناءً ومحدد للولايات، وهو ما ينعكس في الوثيقة وقاعدة البيانات المعروضتين علينا.

وعملية استعراض الولايات هذه سوف تستمر الآن بقيادة الرئيسين المشاركين. وأول مشاورات عامة غير رسمية بشأن استعراض الولايات ستعقد في الأسبوع المقبل في موعد يعلن عنه لاحقاً. وفي ذلك الاجتماع، ستتاح الفرصة للدول الأعضاء للإدلاء ببياناتها العامة بهذا الشأن. وعلى أساس الآراء المعرب عنها، سيضع الرئيسان المشاركان خطة عمل للمشاورات الإضافية التي ستجري حول هذه المسألة.

”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“؛ و ١٢٩، ”إدارة الموارد البشرية“؛ و ١٣٦، ”الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“. أدعو رئيس ومكتب اللجنة الخامسة إلى وضع برنامج عمل للنظر في تلك التقارير.

وإنني أتوقع أن تختتم اللجنة الخامسة نظرها في هذه المسألة وأن تقدم تقريرها في أسرع وقت ممكن، أو في موعد لا يتجاوز ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بغية تمكين الأمانة العامة من إعداد تقرير شامل ومفصل بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦ لتنظر فيه اللجنة الخامسة.

وألتمس من الأمين العام أن ييسر العملية عن طريق كفالة توفير خدمات المؤتمر الضرورية للجنة الخامسة. وسأبقي المسألة قيد نظري، بطبيعة الحال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.